اقتصاد

قفزة في أسعار السلع الغذائية في ليبيا

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

شهدت الأسعار في أسواق الغذاء ارتفاعًا في ليبيا بنسب وصلت إلى 30 في المائة، بعد فرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي بـ27 في المائة، بالإضافة إلى ارتفاع سعر العملة الأميركية لدى مَصْرف ليبيا المركزي والسوق الموازي، وسط تآكل القوة الشرائية، خصوصاً لأصحاب الدخول المنخفضة. يأتي ذلك وسط مساع حكومية لضبط حركة الأسواق عبر لجان أمنية اقتصادية خلال شهر رمضان. ووصل سعر الدولار في السوق الموازية إلى 7,1 دنانير، في حين أن سعره الرسمي 4,48 دنانير، وسعر الصرف المشمول بالضريبة 6,15 دنانير للدولار.

وأكد مورد السلع الغذائية محمد الشتيوي أن الأسعار زادت على مختلف السلع لعدة أسباب، أولها فرض ضريبة على الدولار وعدم استقرار العملة المحلية في السوق. وقال لـ«العربي الجديد» إن هناك مضاربات في السوق سبَّبت هي الأخرى ارتفاع الأسعار، وسط غياب الجهات الرقابية.

وقال المواطن نزار العربي إن الأسعار في ارتفاع مستمر «اشتريت قبل يومين لتر حليب بـ 4,5 دنانير، والآن سعره سبعة دنانير»، لافتاً إلى أن الأسعار لا تتناسب مع رواتب الوظيفة العامة.

كما أشار المتقاعد عبد العظيم دابي إلى أنه يتقاضى 900 دينار شهريًا لا تكفي لأسرة مكونة من سبعة أشخاص، فسعر صندوق زيت الطعام 135 دينارًا ومعجون الطماطم 50 دينارًا وكيلو السكر خمسة دنانير.

كما أوضح عبد السلام المصباحي أن هناك اضطرابًا في الأسواق بسبب هبوط الدينار، مع فقدان القدرة الشرائية، مؤكدًا أن زيادة الرواتب لم تقدم شيئاً للمواطن وسط الغلاء المستمر. وقال المحلل الاقتصادي على الزليطني إن ارتفاع الأسعار بمعدلات قياسية هو نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد، وسط ركود اقتصادي مصحوب بالتضخم. وفسر زيادة الأسعار بسبب ارتفاع كلفة الاعتمادات المستندية، حيث إن ليبيا تستورد 85 في المائة من احتياجها من الخارج، ومع ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار، تصاعدت كلفة الاستيراد ما انعكس على الأسعار منذ مطلع شهر رمضان بنسب مختلفة تراوحت ما بين عشرة إلى 30 في المائة.

وحول الزيادة في الأسعار، أكد وزير الاقتصاد في حكومة الوحدة الوطنية محمد الحويج في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» ان الأسعار زادت بنسبة 30 في المائة، وقال إن الأسباب تعود إلى فرض ضريبة إضافية على مبيعات النقد الأجنبي التي صاحبها ارتفاع الأسعار.

وذكر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة ارتفاع أسعار غالبية السلع الأساسية في ليبيا، مع تباين الأسعار بين المدن، مشيراً إلى أن المنطقة الجنوبية شهدت الارتفاع الأكبر في الأسعار خلال شهري يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط. ورصد البرنامج الأممي، الأداء الضعيف للدينار الليبي أمام الدولار في السوق الموازية، ما يؤثر على أسعار السلع والخدمات المتوافرة للسكان، وكذلك يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية، خصوصاً لأصحاب الدخول المنخفضة.

وأوضح أن أسعار سلة من السلع الأساسية قد ارتفعت بنحو ثلاثة في المائة في فبراير الماضي مقارنة بشهر يناير. ومن بين البضائع الغذائية التي ارتفعت تكلفتها بين شهري يناير وفبراير الماضيين البيض الذي زاد ستة في المائة، والفول تسعة في المائة، والكسكس بنسبة أربعة في المائة، والطماطم بنسبة 17 في المائة.

(كيوشي كاموشيدا/ Getty)

مضاربة على الين

صرح وزير المالية الياباني شونيتشي سوزوكي الجمعة بأن تحركات «مضاربة» كانت وراء انخفاضات الين في الفترة الماضية وألمح إلى أن السلطات لا تزال على أهبة الاستعداد للتدخل في السوق لمواجهة أي تراجعات حادة في العملة. وذكر أن السلطات تراقب سرعة تحركات الين وليس مستوياتها. وكرر تحذيرات طوكيو في الفترة السابقة بأنها لا تستبعد اتخاذ أي خطوات للتعامل مع التحركات غير المنتظمة للعملة. ووصلت العملة اليابانية إلى أدنى مستوى لها في 34 عاما أمام الدولار لتسجل 151,975 للدولار هذا الأسبوع بعدما فسرت الأسواق توجيهات بنك اليابان بشأن التيسير النقدي على أنها إشارة إلى أن رفع أسعار الفائدة سيحدث ببطء في المستقبل.

المغرب يدعم استيراد الأغنام قبل عيد الأضحى

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أعلنت السلطات المغربية، للعام الثاني على التوالي، دعم استيراد الأغنام من أجل توفير عرض كاف منها قبل عيد الأضحى، في سياق الجفاف الذي تعرفه المملكة. وقررت وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات والتنمية القروية توفير دعم عن كل رأس من الأغنام المستوردة، حددته في حدود 50 دولارا. ويطاول القرار الصادر الجمعة، 300 ألف رأس من الاغنام في الفترة الفاصلة بين منتصف مارس/ آذار ومنتصف يونيو/ حزيران. وكانت الحكومة عمدت في العام الماضي، في سياق متسم بتأثر العرض من اللحوم الحمراء والجفاف، إلى تعليق استيفاء الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية عند استيراد الأبقار والأغنام، مع توفير دعم بـ50 دولاراً للرأس لمستوردي الأغنام. غير أن هذا الدعم توقف في العام الحالي، حيث كانت الحكومة تنتظر التطورات المرتبطة بالموسم الزراعي، على اعتبار أن منح الدعم تبقى مرتبطة بحجم القطيع المحلي المتوفر وأسعار اللحوم في السوق المحلية.

وأعلن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، عن الشروع في عملية ترقيم الأغنام المعدة لعيد الأضحى، حيث دأب على هذه العملية في الأعوام الأخيرة بهدف تتبع مسار الأضاحي.

وشملت عملية الترقيم في العام الماضي بمناسبة الأضحى، التي يتولاها المكتب تحت إشراف وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، 6,8 ملايين رأس من الأغنام والماعز.

ويعتبر المهنيون أن العرض المحلي من الأغنام سيغطي الطلب، غير أن اللجوء إلى الاستيراد سيمكن من التحسب للنقص الذي يمكن أن يسجل في السوق. ويشهد المغرب تساقطات مطرية وثلجية في العديد من المناطق، حيث إن تلك التساقطات تنعش الأمل في دعم بعض الزراعات الربيعية، علما أن التساقطات المطرية بلغت منذ بداية الموسم الحالي 170,5 ملمتراً، بانخفاض بنسبة 15,6 في المائة مقارنة بالموسم الماضي، و12,3 في المائة قياسا بالمواسم الخمسة الماضي.

وقررت الحكومة في ظل عدم توفر الكلأ الطبيعي مواكبة مربي الأبقار والأغنام عبر توفير دعم لأسعار الشعير بـ20 دولاراً للقنطار بكلفة إجمالية تصل إلى 280 مليون دولار، وتأمين نقاط لتوفير المياه للماشية.

أخبار

روسيا ستخفض إنتاج النفط في الربع الثاني

أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، الجمعة، إن روسيا قررت التركيز على خفض إنتاج النفط وليس الصادرات في الربع الثاني، من أجل تقاسم تخفيضات الإنتاج بشكل عادل مع دول أخرى أعضاء في أوبك+. وفي

وقت سابق من هذا الشهر، قالت روسيا إنها ستخفض إنتاجها وصادراتها النفطية بمقدار 471 ألف برميل أخرى يوميا في الربع الثاني بالتنسيق مع بعض الدول في أوبك+.

تقلص العجز التجاري التركي 44% في فبراير

أظهرت بيانات رسمية، الجمعة، أن عجز التجارة الخارجية لتركيا تراجع 44,2 في المائة على أساس سنوي إلى 6,77 مليارات دولار في فبراير/ شباط.

ووفقا لبيانات معهد الإحصاء التركي، ارتفعت الصادرات في فبراير 13,6 في المائة على أساس سنوي إلى 21,08 مليار دولار، وانخفضت الواردات 9,2 في المائة إلى 27,85 مليار دولار.

اتفاقات تجارية للهند مع بريطانيا وعُمان

يتجه رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي لإعطاء الأولوية لإتمام اتفاقات التجارة الحرة مع بريطانيا وسلطنة عمان خلال أول 100 يوم من عمر الحكومة الجديدة، إذا فاز في الانتخابات المقبلة كما تتوقع استطلاعات الرأي. وطلب مودي من الوزارات الهندية تحديد أهداف سنوية للأعوام الخمسة المقبلة تتناسب مع خطة عمل مدتها 100 يوم، بينما يضع استراتيجية لتعزيز النمو في ثالث أكبر اقتصاد في آسيا.

أوكرانيا تصدر 34 مليون طن من البضائع

قال أولكسندر كوبراكوف، نائب رئيس الوزراء الأوكراني، الجمعة، إنه جرى تصدير ما يقرب من 34 مليون طن من البضائع عبر ممر النقل الأوكراني في البحر الأسود منذ بدء تشغيله في أغسطس/ آب. ودشنت أوكرانيا الممر بعدما انسحبت روسيا في يوليو/ تموز من اتفاق توسطت فيه الأمم المتحدة وهددت باعتبار جميع السفن أهدافا عسكرية محتملة.

تضاؤل عائدات النفط في جنوب السودان

قال وزير المالية في جنوب السودان أوو دانيال شوانق إن إيرادات البلاد من مبيعات النفط الخام تضاءلت، لأن الحرب في السودان أدت إلى تعطل خط أنابيب يصل إلى ميناء هناك، ما ساهم في تأخر صرف رواتب موظفي الحكومة. وكان جنوب السودان يضخ نحو 150 ألف برميل يوميا من النفط الخام لتصديره عبر السودان ويدفع له رسوم عبور.

قطاعات إنتاجية

تحديات زراعة اليمن

تقليل كُلفة الإنتاج وسط أزمة مياه خانقة

يواجه القطاع الزراعي اليمني تحديات واسعة النطاق، ابرزها شح المياه وارتفاع تكاليف الإنتاج، ما يدفع المزارعين إلى حلول بديلة ابرزها البيوت المحمية

صنعاء ـ **محمد راجح**

في الوقت الذي يواجه فيه اليمن تحديات زراعية وغذائية واسعة وتدهور الإنتاج الزراعي، تحظى كثير من الأصناف والمنتجات والمحاصيل مثل الخضروات برواج كبير خصوصاً في بعض المواسم مثل شهر رمضان.

يأتي ذلك وسط زيادة ملحوظة في مستوى استهلاكها وارتفاع الطلب عليها في ظل صعوبات عديدة تواجها القطاعات الزراعية لتغطية احتياجات الأسواق من أصنافها الرئيسية وهو ما يؤدي إلى اختناق تجاري في عملية تداولها في جميع المدن والمحافظات اليمنية.

وتستقطب مختلف أنواع وأصناف الخضروات الجزء الأكبر من المتسوقين في معظم المدن اليمنية التي تشهد ازدحاماً يومياً يبدأ من وقت الظهيرة خلال شهر رمضان إلى حلول المساء، فيما دفع التردي المعيشي الذي يجتاح غالبية السكان في اليمن إلى الاكتفاء بشراء متطلبات الاستهلاك اليومي خصوصاً من الأصناف الرئيسية كالطماطم والبطاطس والبصل.

وتبرز مجموعة من العوامل التي تتسبب في تدهور إنتاجية المحاصيل والمنتجات الزراعية وتؤثر على العرض والطلب وعدم ثبات مستوى الإنتاج، إذ تأتي أزمة المياه في طليعة هذه التحديات المؤثرة.

إضافة إلى مشكلة توفير الأسمدة والمبيدات ومستلزمات الإنتاج الزراعي، وأزمات الوقود والنقل وارتفاعه تكاليف النقل والشحن التجاري المحلي والخارجي، الأمر الذي دفع العديد من الجهات والقطاعات الزراعية العامة والخاصة للبحث عن طرق ووسائل مختلفة لمواجهة هذه الأزمات والمشاكل والتحديات مثل «البيوت المحمية» كما يلاحظ ذلك في صعدة شمال اليمن التي تعد من أهم المحافظات الزراعية في البلاد، إلى جانب محافظات يمنية أخرى.

مصادر محلية في محافظة صعدة شمال اليمن، تؤكد لـ«العربي الجديد» نجاح نظام الزراعة المائية لإنتاج محاصيل الخضار تحت البيوت المحمية في المشتل الزراعي بمحافظة صعدة والتي ستوفر 70 في المائة من المبيدات الزراعية المؤثرة على التربة وجودة المحاصيل. كما تعتبر هذه التجربة مؤشرا كبيرا لانطلاقها واستفادة شريحة كبيرة من المزارعين وخصوصا مزارعي الخضار تحت البيوت المحمية التي هي

> المساحة المزروعة التي تعتمد على مياه الآبار تناهز نسبتها 36%

أكثر انتشاراً في هذه المحافظة حيث تعتمد أكثر الأسر في صعدة على هذا النظام. حمزة طاهر، مهندس زراعي في صعدة، يبين لـ«العربي الجديد»، أن محافظة صعدة تعتبر من أهم المحافظات الزراعية في اليمن حيث تساهم بتوفير احتياجات الأسواق المحلية من عديد الأصناف والمحاصيل والمنتجات الزراعية خصوصا الخضروات والفواكه، إضافة إلى تصدير كثير من أصناف هذه المنتجات الزراعية، لذا تقتضي الضرورة أن تحظى باهتمام من قبل الجهات المختصة والعمل على مساعدة ودعم المزارعين الذين يواجهون تحديات وأزمات تفوق قدراتهم على التعامل معها.

يعتمد أغلب مزارعي الخضروات والفواكه والحبوب في اليمن على المياه الجوفية، حيث تقدر نسبة المساحة المزروعة التي تعتمد على مياه الآبار بحوالي 36 في المائة، في حين يتسبب توقف الكثير من المضخات في تلف الكثير من المحاصيل الزراعية، وبذلك فإن التأثير على المستهلكين والمزارعين وفقًا للدورة الزراعية. بالمقابل، يقدر فلاحون ومختصون في الزراعة كمية استهلاك البيت «المحمي» الواحد حوالي 2000 لتر في اليوم، بينما في الزراعة المائية يستهلك ما بين 300 إلى 400 لتر فقط في اليوم الواحد.

في السياق، يعتبر المزارع راشد الأنسي، من محافظة ذمار، لـ«العربي الجديد»، إن المياه من أكثر المشاكل التي تؤرقهم كمزارعين يبذلون جهوداً كبيرة للمحافظة على مستوى الإنتاج من بعض الأصناف مثل الخضروات التي تحظى بإقبال كبير على شرائها من قبل المستهلكين خلال شهر رمضان، في حين يشير المزارع جابر مسعد، من محافظة عمران شمال العاصمة صنعاء، إلى مشكلة الآفات الزراعية التي تؤثر على الإنتاج، بينما لا يستطيعون التعامل معها سوى بالمبيدات والأسمدة.

كما يعجز مزارعون عن توفير مبيدات الآفات نظراً لكلفتها العالية وارتفاع أسعارها وهو ما يدفع البعض إلى بيع بعض المحاصيل من موسم الحصاد السابق لتوفير المال من أجل شراء المبيدات وإنقاذ المحصول الحالي. الباحث الزراعي بسام قاسم، يرى في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن اليمن بحاجة لتنويع طرق الإنتاج الزراعي وإتباع الوسائل الحديثة التي تساهم في تقليل الاعتماد على مياه الري الجوفية، إضافة إلى خفض تكاليف الإنتاج الزراعي كالأسمدة والمبيدات والتي تؤثر بعض أصنافها أو الاستخدام المفرط لها على جودة المنتجات خصوصاً أن اليمن يعاني من مشكلة كبيرة مزمنة بالاعتماد الكلي على استيراد الغذاء، إضافة إلى ما تمثله الزراعة من أهمية بالغة في تشغيل الأيادي العاملة. يوضح قاسم أن اليمن لايزال يعاني من تبعات الحرب الروسية في أوكرانيا التي تسببت بارتفاع مضاعف لمستلزمات الإنتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع أسعارها محلياً، متوقعاً أن يكون هناك تبعات للأحداث الساخنة في البحر الأحمر والممرات المائية في زيادة تكاليف معظم الواردات إلى اليمن مثل مستلزمات الإنتاج الزراعي بالنظر إلى الارتفاع المتوقع في تكاليف الشحن التجاري البحري.

عجز عن توفير المبيدات الزراعية (محمد حويس/ فرانس برس)

مصر

أزمة الدولار تدفع إلى هروب الاستثمارات

القاهرة ـ **عادل صبري**

يحفل خبراء الحكومة المصرية مسؤولية ارتفاع مستويات خروج المستثمرين الأجانب من البلاد خلال الفترة الماضية. وأشارت دارسة اقتصادية حديثة، لمركز «سياسات بديلة» في الجامعة الأميركية في القاهرة، إلى خروج بعض الشركات كلياً أو جزئياً لتغلب على مشكلة نقص الدولار، بعد أن فشلت في الحصول على الكميات اللازمة للاستيراد أو تحويل أرباحها للخارج، مع فرض قيود على الدفع الإلكتروني لكافة المتعاملين مع البنوك.

وأوضحت الدراسة أن بعض الشركات تلجأ إلى نقل مقراتها الرئيسية من القاهرة إلى الرياض وأبوظبي، عبر الشراكة مع كيان آخر قادر على توفير الدولار، بما يؤمن استمرار العمل محلياً، ومن يفشل في ذلك يضطر إلى الرحيل نهائياً أو لفترة مؤقتة لحين انتهاء فترة شح النقد الأجنبي.

وأكدت الدراسة أن عمليات التخارج من السوق ستظل مستمرة طالما لم تحل الدولة أزمة شح النقد الأجنبي، مشيرة إلى أنه في ظل تخصيص 60 في المائة من إيرادات الدولة بالدولار والعملة الصعبة لخدمة الدين خلال العام المالي 2023- 2024، فإن الأمر يزداد سوءاً، بما يؤثر على سمعة الاستثمار في مصر ويرفع معدلات البطالة التي تتأثر بشدة بندرة فرص العمل.

يشير خبراء في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن الشركات الناشئة والعاملة في مجالات التكنولوجيا تأتي على قمة الشركات التي تتخارج من السوق، لعدم امتلاكها أصولاً كبيرة، وإمكانية العمل بشكل جزئي من القاهرة، وتسريح العاملين منها بسهولة. ووجه الخبراء نصائح

> تسعى مصر إلى جذب استثمارات بـ100 مليار دولار حتى 2030

للحكومة، الراغبة في جذب استثمارات بقيمة 100 مليار دولار، حتى عام 2030 بأن تعمل على تسهيل تحويل الأموال والتخارج من السوق المصري في أي وقت وبأسرع طريقة، باعتبار هذه التصرفات أحد عوامل جذب الاستثمار بما يضمن توفير عملة صعبة وسمعة تحتاج إليها بالأسواق الدولية.

وتأمل الحكومة، مع توقيع اتفاق جديد مع صندوق النقد، مواجهة الأزمة الخانقة في العملة الصعبة. وتظهر بيانات البنك المركزي زيادة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو 1,1 مليار دولار خلال العام المالي 2022-2023، حيث بلغت تسعة مليارات و129 مليون دولار. يضع البنك ثلاثة مليارات دولار من عوائد بيع السندات الحكومية، بقائمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة، والتي تشمل 3 مليارات و582 مليون دولار من القطاعات الخدمية، و569 مليون دولار بالقطاع العقاري و392 مليوناً بالمشروعات السياحية، ومليارا و574 مليون دولار بتكنولوجيا المعلومات.

السودان

انهيار الجنيه يرهق المواطنين في رمضان

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

يعاني السودانيون أزمات اقتصادية خانقة خلال شهر رمضان، وسط استمرار المعارك الدائرة منذ إبريل/ نيسان من العام الماضي، فيما ارتفع الدولار، إلى مستويات قياسية وصولاً إلى 1400 جنيه من 570 جنيهاً قبل بدء الصراع، ما أثر كثيراً على مستويات التضخم.

ومع تراجع قيمة العملة المحلية شهدت أسواق السودان ارتفاعات كبيرة في أسعار السلع الأساسية واختفاء عدد منها، مع تراجع واردات البلاد وعزوف المستوردين عن الاستيراد وتوقف المصانع المحلية وخروج عدد كبير من المشاريع الزراعية عن الإنتاج، الأمر الذي فاقم من حدة الأزمة الاقتصادية.

يقول الخبير الاقتصادي محمد علي أحمد لـ«العربي الجديد» إن من التأثيرات الكبيرة التي انسحبت على المنتجات المحلية ارتفاع الوقود وندرته، ولجوء معظم المناطق إلى الوسائل التقليدية، حتى داخل المدن المستقرة نوعاً ما أمنياً، ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية إلى أكثر من 10 أضعاف، مع تصاعد الأسعار في بعض المناطق النائية. ويشرح المحلل وليد النور لـ«العربي الجديد» أن تآكل العملة المحلية دفع الكثير من أصحاب الرساميل المحلية إلى التخلص منها بشراء الدولار من السوق السوداء، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة العملة الأجنبية، ما أثر مباشرة على زيادة أسعار الخدمات، ووسط تضخم جامح لا يمكن الخروج منه إلا بإيقاف الحرب.

تزايد في تكاليف المعيشة (فرانس برس)

وسبق أن اعترف وزير المالية جبريل إبراهيم بتعثر الحكومة في السيطرة على سعر الصرف، مشيراً إلى الطلب المتزايد على العملات الأجنبية. وأوضح الوزير أن إيرادات الدولة شهدت انخفاضاً يفوق 80 في المائة، مشيراً إلى أن الميزانية لعام 2024 ركزت على تلبية الالتزامات الناشئة عن الجهود الحربية.

وذكر الوزير أن هذا التركيز سبب تعطل الإيرادات وتفاقم التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد، مؤكداً استمرار العمل على مواجهة الآثار الناجمة عن هذا الوضع. وأشار وزير المالية إلى أن البلاد فقدت نحو 3 أطنان من الذهب نتيجة السرقات، ما يؤدي إلى فقدان مصادر هامة للموارد التي تعتمد عليها الميزانية العامة.

ومع نشوب الحرب، لم تتمكن الحكومة من إعلان مستوى التضخم، مع توقعات بأن يسجل ارتفاعاً كبيراً في ظل الزيادة الواسعة في الأسعار، وكان وزير المالية قال في تصريحات في فبراير/ شباط الماضي إن الحكومة تسعى لخفض التضخم ليبلغ 25 في المائة في نهاية العام الحالي، وسط توقعات بهبوط الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة.

تقرير

سياحة وسط الحرب

لبنان يعوّل على زيادة المداخيل في فترة الأعياد

على الرغم من العدوان الإسرائيلي المستمر على الجنوب اللبناني، إلا أن المؤسسات السياحية تعول على فترة الأعياد المقبلة لزيادة مداخيلها، فيما من المتوقع أن يتوافد المغتربون إلى البلد المأزوم اقتصادياً وأمنياً على الرغم من المخاطر القائمة

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

تعوّل المؤسسات السياحية في لبنان على موسم الأعياد الذي يجمع هذه السنة الطائفتين الإسلامية والمسيحية لتحقيق أرباح تعوّض الخسائر التي يتكبّدها القطاع منذ بدء الحرب على الحدود الجنوبية مع فلسطين المحتلة في 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. إلا أن التوتر الأمني المستمر يلقي بظلاله على التوقعات والإيرادات المرتقبة من النشاط السياحي.

وعلى الرغم من أنّ المؤسسات السياحية تعتمد منذ فترة تسعيرات بالدولار مرتفعة جداً تتخطى حتى مرحلة ما قبل الانهيار المالي، في وقتٍ يشكو موظفوها من عدم إنصافهم في قيمة رواتبهم مقارنة مع قائمة الفواتير والأرباح المحققة، بيد أنّ الحرب على الجبهة الجنوبية، ارتدّت سلباً على الحركة خصوصاً من قبل السيّاح العرب والأجانب، وسط مخاوف من توسّع رقعة المواجهات العسكرية.

تبعاً لذلك، يسود الترقّب بالدرجة الأولى حركة حجوزات السفر وأعداد الوافدين إلى بيروت في الأيام المقبلة ولا سيما اللبنانيين المقيمين العاملين في الدول العربية والخليجية الذين يحرصون في كلّ موسم أو عيد على زيارة أهلهم وعوائلهم في لبنان رغم الظروف الأمنية التي تعيشها البلاد.

حجوزات ومغتربون

في السياق، يقول مصدرٌ في وزارة السياحة اللبنانية لـ«العربي الجديد»، إن «هناك تفاؤلاً بنسبة حجوزات جيّدة من شأنها أن تنشط القطاع السياحي والحركة الاقتصادية في البلاد، والتعويل يبقى دائماً على اللبنانيين العاملين في الدول العربية الذين لا يفوّتون مناسبة إلّا ويأتون فيها إلى بلادهم رغم دقة الوضع»، لافتاً إلى أن «هناك توقعات بأن يسجل ما يزيد عن 300 ألف وافد في شهر إبريل/ نيسان المقبل، خصوصاً أن الأعياد تجمع جميع الطوائف، سواء عيدي الفصح، والفطر».

> 150
> ألف وافد وصلوا الى لبنان خلال فترة عيدي الميلاد ورأس السنة، وذلك رغم الحرب الدائرة في الجنوب اللبناني، ويتوقع المعنيون بالقطاع توافد المزيد من المغتربين خلال الفترة المقبلة

ويلفت المصدر إلى أنّ «الحركة طبعاً لن تكون شبيهة بفترة العيد، العام الماضي، وستلحظ تراجعاً، خصوصاً أنّ الأيام الأخيرة التي تسبق الأعياد شهدت تصعيداً عنيفاً هو الأخطر منذ بدء العدوان الإسرائيلي على الجنوب، وتوسعة من جانب جيش الاحتلال لضرباته لتشمل مناطق في بعلبك، الهرمل، والبقاع اللبناني، لكن مع ذلك، هناك لبنانيون سياحون لتمضية فترة العيد مع أهلهم وسيكونون بعيدين عن الأماكن التي تعدّ ساخنة أمنياً».

ويشير المصدر إلى أنّ «المؤسسات السياحية ستحقق بعض الأرباح خلال هذه الفترة خصوصاً من السياح، ولا سيما في نطاق بيروت، والمناطق الساحلية، أما الحركة فستكون طبعاً خجولة في تلك الموجودة ضمن دائرة المناطق التي تُعد عرضة للعدوان الإسرائيلي أو على مقربة من البلدات التي تتعرض للقصف».

من جانبه، قال رئيس نقابة أصحاب مكاتب السفر والسياحة، جان عبود، إن «حركة الحجوزات خلال فترة الأعياد نشطة، والأرقام المسجّلة تظهر أن الحركة النشطة تمتدّ لمدة شهر واحد».

> خسائر اقتصادية تصل إلى 10 مليارات دولار بسبب الحرب

> حجوزات شركات الطيران تصل إلى 90% بسبب الأعياد

نسبة إشغال مرتفعة وتوقّع عبود في بيان له أن تسجل وتيرة الحجوزات ارتفاعاً تدريجياً منذ الآن حتى عيد الفطر، لافتاً إلى أنّ «مؤشر الإشغال في شركات الطيران الآتية من كل الدول إلى بيروت، يبلغ حوالي 90 في المائة، وسط توقعات بارتفاعه مع اقتراب عيد الفطر».

وأضاف «على الرغم من نشاط الحجوزات في فترة الأعياد، إلّا أنها سجّلت تراجعاً بنسبة تراوحت بين 10 و15 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2023».

وتابع عبود «بالنسبة إلى سفر اللبنانيين إلى الخارج خلال موسم الأعياد، فإن هذا العام سجل تراجعاً بين 20 و25 في المائة»، مشيراً إلى أن وجهة اللبنانيين الأولى هي شرم الشيخ، ومن ثم تركيا، أما المقتدرون مادياً فيتوجّهون إمّا إلى باريس أو لندن».

تحديات فنادق لبنان

في المقابل، يلفت رئيس اتحاد النقابات السياحية ورئيس المجلس الوطني للسياحة ببار الأشقر إلى أن «إيجابيات موسم الأعياد الحالي لن تطاول المؤسسات الفندقية، وهذا شيء مؤكد تثبته نسبة الحجوزات»، معتبراً أنه من السابق لأوانه التكهّن إذا ما كانت حركة الفنادق سترتفع في عيد الفطر.

وقال الأشقر في بيان إن «المشكلة الكبرى اليوم أن الحرب الإسرائيلية ضد لبنان تتوسع لتشمل مناطق جديدة كبعلبك والهرمل، وكل هذه الأمور تُقلق السيّاح وتبعدهم عن زيارة لبنان، في حين أن زيارة المغترب اللبناني للبلد في الأعياد لا تنعكس إيجاباً على حركة الفنادق، إذ إنّ المغترب يقيم في منزله».

وأكد أن «تأثيرات موسم الأعياد ستطاول القطاع السياحي بشكل عام حيث ستشهد بعض القطاعات تحسّناً مع قدوم الآف المغتربين من الخارج ولا سيما قطاع المقاهي والمطاعم والملاهي».

وشدد الأشقر على أن «المؤسسات الفندقية صامدة فهي لا تملك خياراً إلاّ الصمود، علماً أن 100 في المائة من هذه المؤسسات مقفلة جزئياً بعد أحداث 8 أكتوبر، حيث أضحى البلد في حالة حرب، بعدما كانت قد شهدت تحسّناً ملحوظاً خلال العام 2023 وتحديداً حتى 7 أكتوبر من هذا العام».

وتأتي التوقعات بحركة ناشطة خلال هذه الفترة على غرار الأرقام التي سُجلت في فترة عيدي الميلاد ورأس السنة، وذلك رغم الحرب الدائرة في الجنوب اللبناني، علماً أنّ الوضع اليوم يعتبر أدق وأخطر مقارنة مع الأشهر الماضية، في ظلّ تصعيد العمليات العسكرية من جانبي «حزب الله» وجيش الاحتلال، والمخاوف الدولية من توسّع رقعة المواجهات.

وتشهد الحدود الجنوبية في لبنان مع فلسطين المحتلة مواجهات بين «حزب الله» وجيش الاحتلال منذ 8 أكتوبر الماضي، بالتزامن مع الحرب الإسرائيلية على غزة، وقد أسفرت حتى اليوم عن استشهاد أكثر من 320 شخصاً، بفعل قصف الاحتلال، ونزوح ما لا يقلّ عن 90 ألف مواطن من القرى والبلدات الحدودية.

وعلى الرغم من صعوبة تقدير وإحصاء الخسائر مع استمرار القصف الإسرائيلي الذي توسّع ليطاول مناطق خارج الجنوب، خصوصاً بعلبك الهرمل والبقاع، بيد أنّ الأضرار المادية والدمار الهائل الذي لحق بالأراضي الزراعية والمباني والمنشآت والمدارس والمؤسسات والمصانع والمتاجر، وغيرها، تقدّر بمليارات الدولارات.

وتبعاً للأرقام الأولية، التي أعلن عنها وزير الاقتصاد اللبناني في حكومة تصريف الأعمال أمين سلام، فإنّ حجم الضرر الذي تكبّده لبنان اقتصادياً بسبب الحرب تتراوح قيمته بين 7 إلى 10 مليارات دولار. وقد بلغ وفق حديثه حجم الأضرار في الأراضي والمنتجات الزراعية اللبنانية نحو 2,5 مليار دولار، بحسب مسح أولي للأضرار، مشيراً إلى أن امتداد حرب غزة إلى حدود لبنان تسبّب بتعطيل جزء كبير من الحركة الاقتصادية بالكامل في الجنوب اللبناني.

تصدر السياح الاوروبيين

أظهرت بيانات وزارة السياحة اللبنانية أن عدد السائحين الوافدين إلى لبنان بلغ مليوناً و667 سائحاً في العام 2023، بارتفاع نسبته 13,7 في المائة عن 2022، وبزيادة نسبتها 87,3 في المائة عن العام 2021.

وشكل عدد الوافدين من الدول الأوروبية 40,8 في المائة من مجموع السياح الوافدين إلى لبنان خلال العام 2023، يليهم الوافدون من الدول العربية بنسبة 25,8 في المائة، وأميركا 20,4 في المائة، وآسيا 5 في المائة، بارتفاع 31,2 في المائة. وشهد الفصل الأخير أقل نسبة في توافد السائحين، فيما ارتفع العدد بنسبة 25,3 في المائة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، في حين انخفض عدد السائحين الوافدين بنسبة 16,8 في المائة خلال أكتوبر/ تشرين الأول 2023 مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، وبنسبة 36,8 في المائة خلال نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 مقارنة بنوفمبر 2022، وبنسبة 22% خلال ديسمبر/ كانون الأول 2023 مقارنة مع الشهر نفسه من العام السابق. ويعود سبب ارتفاع عدد السائحين الوافدين في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 إلى تدفق عدد كبير من المغتربين اللبنانيين والزوار غير اللبنانيين إلى البلاد.

توقع حركة نشطة في الاعياد (نور عمرو/ فرانس برس)